



مَجَلَّةُ تَرَاثِيَّةٍ فَضْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٍ

المجلد الثالث - العدد الثالث - الجزء الثالث



المحتوى

■ الموردة

- ثورة ١٧ - ٣٠ تموز د. محمد البكاء ٣ - ٤
- طريقنا الخاص ... سر نصرنا د. محمد البكاء ٣ - ٤
- بحوث ودراسات

- « وليخسا الخاستون » د. محمد البكاء ٦ - ١٢
- (خسا) ودلالاتها في القرآن الكريم د. محمد ضاري حمادي ١٣ - ١٦
- اسم المفعول في تحقيقات اللغويين أ. د. محمد ضاري حمادي ١٣ - ١٦
- مراعاة المخاطب في الاحكام النحوية د. كريم حسين ناصح الخالدي ١٧ - ٣٠
- أصالة المؤسسات القضائية د. كريم حسين ناصح الخالدي ١٧ - ٣٠
- العربية الإسلامية عطا سلمان جاسم ٣١ - ٤٦
- الجاحظ وأسهاماته الثقافية في د. هاشم يحيى الملاح ٤٧ - ٥٣
- تعزيز وحدة الأمة د. هاشم يحيى الملاح ٤٧ - ٥٣
- العرب بين الجاهلية والإسلام د. خالد ناجي السامرائي ٥٤ - ٦٥
- المقتربات العقائدية ولباغع الشرك د. خالد ناجي السامرائي ٥٤ - ٦٥
- الايقونة اللفظية في القصيدة د. خالد ناجي السامرائي ٥٤ - ٦٥
- السنييه المبحثي طراد الكبيسي ٦٦ - ٦٩
- البرياني الشاعر المتصوف أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ٧٠ - ٧٦
- التراث مادة معاصرة في الشعر العربي د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ٧٠ - ٧٦
- في القرنين الرابع والخامس الهجريين حسن عبد الهادي الدجيلي ٧٧ - ٨٠
- إبراهيم اللواتلي وجهوده الادبية واللفوية ناهي ابراهيم العبيدي ٨١ - ٨٩
- نقد وتعقيب

- مقدمة كتاب طبقات فحول الشعراء بين د. محمود عبد الله الجادر ٩٠ - ٩٥
- الاضطراب والمنطقية د. محمود عبد الله الجادر ٩٠ - ٩٥
- قراءة نقدية في معلقة لبيد بن د. نصيرة احمد ٩٦ - ١٠١
- ربيعة العامري أ. م. د. نصيرة احمد ٩٦ - ١٠١
- المستدرك على ديوان الاعمى التطيلي محمد عويد الساي ١٠٢ - ١٠٨
- (ت ٥٢٥ هـ) محمد عويد الساي ١٠٢ - ١٠٨

■ فهارس

- كشف الاثر العلمي للحضارة العربية صبيح صائق ١٠٩ - ١١٤
- الاسلامية في اوربا حتى ١٩٨٠ م صبيح صائق ١٠٩ - ١١٤

■ الجديد في المكتبة

- مصطفى جواد عرض وتلخيص انور عبد الحميد الناصري ١١٥ - ١١٨
- حياته ومنزله العلمية عرض وتلخيص انور عبد الحميد الناصري ١١٥ - ١١٨
- اخبار التراث العربي حسن عريبي ١١٩ - ١٢٦
- مطبوعات وصلت الى المجلة عرض . نجلة محمد ١٢٧ - ١٢٨



هذا

العدد

اسم المفعول

في تحقيقات اللغويين

الدكتور محمد ضاري حمادي
جامعة بغداد - كلية الآداب

هذه تحقيقات في صياغات لاسم المفعول تنتشر في الكتابات العلمية والأدبية والفنية . وقد استوقفت تلك للصياغات المحققين اللغويين ، فعملوا يبحثون فيها ، ويبدون ما يظهر لهم من آرائهم ، كل بما لديه من حجة ومستند بمقتضى ما يستلزمه البحث العلمي وما تقتضيه أصوله . على أنهم لم ينتهوا إلى رأي فيما عالجوه في هذا الشأن ، فكان منهم المانع المخطئ ، فهو يرفض ذلك الصوغ ، ويدعو إلى صوغ آخر يوجب اتباعه والالتزام به . وكان منهم المجوز الذي يرى في تلك الصياغات وجهاً سليماً يصح الأخذ به والتعميل عليه . وهكذا وقع الخلاف بين المحققين اللغويين أنفسهم ، ولم يحسم الأمر على حال .

إن هذا البحث قد خاض في دراسة تلك الصياغات وهو يبتغي ما يطابق الواقع اللغوي في العربية ، ووجه الصواب .

« ب ي ع » - (مباع)

منع جمع من اللغويين صوغ اسم المفعول من الفعل الرباعي «أباع» - وهو مباع - إذا كان المراد في ذلك ما قد بيع فعلاً من الأشياء . وقالوا بأن ذلك الاسم (المُباع) هو الشيء الذي يعرض للبيع ، وليس هو الشيء الذي بيع . قال صلاح الدين الزعبلاني يشير إلى صوغ اسم المفعول : « ومن (باعه) هو (مبيع) » بفتح الميم على (مفعول) لا (مُباع) بضمها على (مُفعل) ، لأن هذا من (أباع) و (أباعه) في المشهور : عرضه للبيع «^(١)» بيد أن محمد المدناني لا يقر هذا المنع ، ويرى أن لفظ «مُباع» ، بمعنى الذي قد بيع ، صحيح لا ينبغي أن يخطأ ، قائلاً : « ويخطئون من يقول : مُباع ، ويقولون : إن الصواب هو مبيع ، ومبيع ، من باع الشيء يبيعه بيعاً . ولكن ابن القطاع قال : أباعه ، لغة في باعه . مما يجيز لنا أن نقول : هذه السلعة مبيعة ومبيوعة ومباعة . وقد نعتي بقولنا (المُباع) : المعروض للبيع . وفعله (أباعه) يُبيعه إباعه ، فهو : مُباع . »^(٢)

إن هذا البحث لا يخطئ الوجه الآخر إذا ورد في اللغة ، ولكنه يأخذ بالاشهر وبالأقيس . ومن البين أن (المبيع) هو الأشهر في فصيح الكلام . هذا إلى أن الأصل في الوضع اللغوي أن يكون لكل مسمى اسم ، ولكل معنى لفظ ، وهذا متحقق في هذه المادة اللغوية ، وذلك أن «باع» لما قد بيع فعلاً ، و«أباع» لما هو معروض للبيع ، فالتمييز واقع ، وهو المشهور في عصور الفصحاة . وقد عاد المدناني يصور الأمر على غير وجهه فقال : (وقد نعتي بقولنا (المُباع) : المعروض للبيع « على ما تقدم من كلامه .

وواضح أن هذا يعني أن «المُباع» ربما يرد بمعنى المعروض للبيع ، لا أن هذا المعنى هو الأصل وهو الأساس ، وفي ذلك من مخالفة الواقع اللغوي ما لا يخفى .

- وفي كلام المدناني ما يلفت النظر أيضاً ، فقد أورد اسم المفعول «مبيع» على أنه مما لا إشكال فيه ، غير مشير إلى أن أحداً من المحققين أنكروا أو منعه . والحق أن هذا اللفظ مما اعترض عليه علماء اللغة . قال الحريري (٥١٦ هـ) في كتابه «درة القوالب» مخطئاً هذه الكلمة : « ومن هذا النمط قولهم مبيع ومعيوب ، والصواب أن يقال فيهما مبيع ومعيب ، على الحذف ، كما جاء في القرآن في نظائرها : (وقصر مشيد) ، (وكانت الجبال كثيباً مهيلاً) ، فقال مشيد ومهيل ، والأصل فيها مشيد ، ومهيول . »^(٣)

فالفصح المطرد في الاستعمال وفي القياس هو «المبيع» لا «المبيع» . وأما «المُباع» فإنه لما يعرض للبيع لا لما قد بيع فعلاً ، وذلك هو المشهور في الكلام الفصح .

- « ح س س » - (محسوس)

هو اسم المفعول من الفعل الثلاثي المضعف «حس» قال فيه الخفاجي (١٠٦٩ هـ) ما نصه : « محسوس بمعنى مشاهد خطأ ، والصواب مُحَسَّس »^(٤) وعلى ذلك وقال : لأنه يقال : أحسست الشيء وحسست به . والحذف والايصال ليس بقياس ، وحس المتعدي بمعنى قتل «^(٥)» وبناءً على هذا يكون «أحسه» و«حس به» بمعنى واحد هو المشاهدة أو الإبراك . أما «حسه» فهو بمعنى القتل . وبذلك يكون اسم

المفعول من المعنى الاول هو « المُحَسَّس » أو يكون « المحسوس به » ، ومن المعنى الثاني هو « المحسوس » .
وهنا خطأ الخفاجي من قال بأن « المحسوس » هو المشاهد .

إن السؤال هنا هو : هل ورد في اللغة الفعل الثلاثي المضعف المتعدي « حَسَّ » بمعنى الإدراك ؟ لقد أنكر الخفاجي ذلك وخطأ من يستعمله . بيد أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد ثبت في « المعجم الوسيط » ما يأتي : « حَسَّ الشيء ... أدركه بإحدى حواسه . »^(١٦) وثبت أيضاً : « المحسوس » : المدرك بإحدى الحواس الخمس . (ج) : محسوسات »^(١٧)

تلك صورة الخلاف بين من يمنع استعمال « محسوس » بمعنى مدرك ومن يجيز ذلك الاستعمال . وقد جاء في تعاريل الخفاجي للمنع بأن الإدراك يتحقق إذا قلنا : « حَسَّ به » ، ولا يتحقق إذا قلنا « حَسَّ » (المتعدي) وان « الحذف والإيصال ليس بقياس » على ما نصَّ عليه في كلامه المتقدم . وهذا يعني أن الاعتماد هنا على السماع لا على القياس . وهكذا صار من اللازم على من يجيز غير ما قاله الخفاجي من سماع أن يقدم الدليل على ذلك .

لقد أجاز محمد العدناني - بعد المعجم الوسيط - ذلك وبين أن استعمال « محسوس » بمعنى مدرك تدعمه مصادر اللغة المعتمدة . وبعد أن ساق نص « المصباح المنير » وهو : (حسست الخبر فهو محسوس ، وتحسسته : تطلبته »^(١٨) عقب قائلاً : « وتطلبه لا يكون هنا إلا بالحواس أو بأحداها »^(١٩) . ثم أشار العدناني إلى أن « تاج العروس » يؤيد الاستعمال ، قائلاً : « وأيد التاج ، والمد ، والوسيط استعمال (محسوس) »^(٢٠) . أما نص « التاج » فهو : « وحسست الشيء أحسه ... بمعنى أحسسته ، بمعنى علمته وعرفته وشعرت به »^(٢١) .

إن ما يورده معجم من معاجم اللغة المعتمدة كاف في إقامة الدليل ، وإن ما خطاه الخفاجي قائم على أساس غياب السماع ، فإذا ورد السماع ونصت المعاجم - كما في المصباح والتاج - فقد صح الاستعمال وجاز إن كان وجهاً آخر - كما في « محسوس » هنا - ووجب إن كان هو الوجه الوحيد .

« د ي ن » - (مدان)

قال أسعد داغر في كتابه « تذكرة الكاتب » : « إن الفعل (أدان) لم يستعمل عند العرب إلا بمعنى أخذ الشيء ، أو إعطائه . يقال : أدان الرجل : أخذ شيئاً ، وأدانه : أقرضه »^(٢٢) ومن هنا خطأ استعمال هذا الفعل ، وما يتصل به من صيغ ، بمعنى المجازة ، لأنه لا يستعمل إلا في معنى أخذ الدين ، أو إعطائه ،

فقال : « ويطلقون كلمة (مدان) على من يحاكم ويحكم عليه ؛ وهو خطأ »^(٢٣) . ثم قال من بعد : « فالصواب أن يقال مدين من دانه أي حكم عليه وجزاه »^(٢٤) . وبذلك يرفض أسعد داغر اسم المفعول « مدان » وفعله « أدان » بمعنى الجزاء ، ويطالب باستعمال « مدين » وفعله « دان » للتعبير عن هذا المعنى . وقد أيد الزعبلوي استعمال « مدين » لا « مدان » في تلك الدلالة ، وقال في « مدان » : « وهو يكون لاحقاً إذا كان بمعنى (مجزي) »^(٢٥) . وأتم كلامه قائلاً : « لأنه ليس فيه (دنة) أدنيه » ، فلا يكون منه إلا مدين »^(٢٦)

أما العدناني فلم يعرض لمعنى المجازة في هذه المادة اللغوية بل اكتفى بالإشارة إلى معنى المداينة : فقال : « ويخطئون من يقول : مدان ، ويقولون : إن الصواب هو مدين . وفاتهم أن في اللغة العربية أسماء المفعولين : مدين ومدان ومديون ودائن ، أي : عليه دين »^(٢٧)

إن هذا البحث لم يقف على إنكار « مدان » على إطلاقه إلا عند إبراهيم المنذر ، حين رفض هذا اللفظ من دون أن يحدد معنى معيناً ، قائلاً بأن الصواب « مدين » وذلك لأنه اسم مفعول من الثلاثي اللباني »^(٢٨) . وقد رد عليه هذا الإنكار مصطفى الغلاييني - قبل العدناني - وقال : « قلت مدان ليس بخطأ . قال في (القاموس) : رجل دائن ومدين ومديون ومدان وتشدد داله (أي دال مدان) . قال في (اللسان) : رجل دائن ومدين ومديون ومدان : عليه الدين »^(٢٩) . وهذا ما أشار إليه الزعبلوي إذ قال : « ومنهم من يابى (مداناً) يحسبه لاحقاً كالاستاذ إبراهيم المنذر ، وليس بشيء » ، كما أشار إليه الاستاذ الغلاييني »^(٣٠) . ليس ورود « مدان » في اللغة موضع إشكال ؛ فقد أثبتته مصادر اللغة المعتمدة ، ولكن وروده بمعنى الجزاء هو موضع الإشكال ، وكان على العدناني أن يعرض ذلك ، وأن يبين معنى اسم المفعول « مدان » في اللغة ، كما يبين معنى كل من أسماء المفعولين : « مدين » و« مديون » و« دائن » (وهو أيضاً اسم مفعول من حيث المعنى على ما سيتضح بعد) ؛ وطريقة استعمال كل من هذه الكلمات ، حتى يتبين الأمر على الوجه السوي ، لا أن يكتفي بذكرها مجتمعة بمعنى واحد وهو : « عليه دين » ؛ لأن مصادر اللغة تكفلت بذلك . إنه لو نظرنا في معجم « لسان العرب » لوقفنا على الآتي :

أولاً - الفعل الثلاثي « دان »

أ - اللازم :

١ - « دان هو : أخذ الشيء » .

٢ - « دان فلان ... : استقرض وصار عليه دين فهو دائن » .

ب - المتعدي :

١ - « دنته : أقرضته »

٢ - « دنته : استقرضت منه » .

٣ - دنته بفعله ... جزيته .

ثانياً - الفعل الرباعي « أدان » :

١ - اللزوم :

١ - « أدان الرجلُ فهو مُدين أي مستدين »

٢ - « أدان : معناه أنه باع يدين أو صار له على الناس

دين »

ب - المتعدي :

١ - أدنته : أعطيته الدين إلى أجل »

٢ - « أدنته : استقرضت منه »

هذه الصورة مستخلصة مما أثبتته هذا المعجم في مادة

« دين » . وكان فيما أثبتته اعتراض لابي منصور الأزهرى

(٣٧٠ هـ) على قول الليث (١٨٠ هـ) : « أدان الرجلُ فهو

مدين أي مستدين » إذ قال الأزهرى : « وهذا خطأ عندي » ولكنَّ

نصاً سبق أن سجله ابن منظور في معجمه (لسان العرب) يفيد

ما أفاده قول الليث وهو : « وأدان واستدان وأدان : استقرض وأخذ

بدين » مما يؤيد قول الليث المتكتم . (٣١)

إنَّ المفعول (لفظاً أو معنى) تؤديه الكلمات الآتية (٣٢) :

أولاً - في حالة الفعل الثلاثي « دان » :

١ - اللزوم : كلمة « دائن » فهي وإن كانت اسم فاعل

تعطي معنى المفعول ، لأن معناها المستقرض الذي صار عليه

دين ..

ب - المتعدي : كلمة « مدين » ومعناها :

١ - المقرض .

٢ - المستقرض منه .

٣ - المجزئ .

ثانياً - في حالة الفعل الرباعي « أدان » :

١ - اللزوم : كلمة « مدين » فهي وإن كانت اسم فاعل

تعطي معنى المفعول ؛ لأن معناها المستدين .

ب - المتعدي : كلمة « مُدان » ومعناها :

١ - المقرض .

٢ - المستقرض منه .

ويتضح مما تقدم بيانه أنَّ « المُدان » لا يستعمل في

الجزاء ، بل « المُدين » هو الذي يستعمل . جاء في معجم

« لسان العرب » : « ودانه ذيناً : أي جازه . وقوله تعالى : (إنا

لمدينون) أي : مجزون محاسبون . ومنه الديان في صفة الله عز

وجل . (٣٣)

وهناك اسم المفعول « مديون » من الثلاثي المتعدي

« دان » . وقد خطأ استعماله كمال إبراهيم فقال : « مديون :

وصوابها مدين » . (٣٤) فما علة هذه التخطئة ؟

إن قياس اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي إنما يكون

بالحذف . قال الحريري : « وعند سيويوه أن المحذوف هو الواو ثم

كسر ما قبل الياء للتجانس » . (٣٥) وقد مرَّ في هذا البحث تخطئة

الحريري لمن يستعمل لفظ « مبيع » أو « مبيع » وقوله بلزوم

الحذف وأن يقال : « مبيع » أو « مبيع » . (٣٦) تلك هي القاعدة

القياسية . ولكن إذا ورد السماع فإنه يؤخذ به ، ولا يبطله القياس

بحال . وهذا ما وقع فعلاً في كلمة « مديون » أو « مبيعون » (أي :

أصابته العين) ، فقد ورد بهما السماع ، وصار الأخذ بهما لازماً .

ومن هنا قال الحريري نفسه ما نصه : « وقد شذَّ من ذلك قولهم

رجل مدين ومديون ، ومعين ومبيعون أي : أصابته العين » . (٣٧)

فهذا الشاذ إنما هو شاذ عن القياس وليس شاذاً في الاستعمال

فهو من الفصح الذي لا ينكر . جاء في معجم « لسان العرب » ما

نصه : « ورجل دائن ، ومدين ، ومديون . الأخيرة تميمية » . (٣٨)

وفيه : « الجوهري : رجل مديون : كثر ما عليه من الدين » . (٣٩)

هذه اللفظة ، إذن ، قد ثبت ورودها في اللغة من غير إعلال .

وقد أشار إلى ذلك كمال إبراهيم وقال : « وقد وردت من غير إعلال

شذوذاً » . (٤٠) لكنه قال : « والصواب أن تكون مُفَعَّلة » . (٤١) . والحق

أن الصواب متحقق في صورتين ، مُفَعَّلة وغير مُفَعَّلة ، وقد تقدم نص

معجم « لسان العرب » أن لغة تميم « مديون » من غير إعلال .

وعليه تكون صورتان فصيحتين ، على أن الورد من غير إعلال

أقل من الورد بالإعلال .

٣ -

« لوم » - « مُلام »

خطأ إبراهيم اليازجي ، (٤٢) وآخرون من بعده ، استعمال اسم

المفعول « مُلام » - من « ألام » الرباعي (٤٣) - وأوجبوا

استعمال « ملوم » - من « لام » الثلاثي .

وجوز الزعبلوي استعمال « مُلام » قائلاً : « ولستُ أبري

ما وجه منعه ، وابن منظور يقول : « وألامه ولومه وألمته : بمعنى

لمته » . (٤٤) وجوز المدائني وقال : « ويخطئ بعض اللغويين من

يقول : مُلام ، لمن يستحق اللوم . ولكن في المعاجم ألامه فهو

مُلام » . (٤٥) وقال الكرياسي : « يقولون ذاك مُلام لمن يستحق

اللوم ، وهو خطأ عندهم ، ولكن تورد المعاجم ألامه إلامه ، يعني

لامه ، فهو مُلَم ، وذاك مُلام » . (٤٦)

إنه لا إشكال في الثلاثي « لام » واسم مفعوله « ملوم » ،

ولكن الخلاف في ورود الرباعي « ألام » واسم مفعوله « مُلام » .

فقد أنكره بعد اليازجي إبراهيم المنذر ، وحليم دموس ، وأحمد

داغر ، وزهدي جابر الله . (٤٧)

لقد ساق الزعبلوي نص ابن منظور في معجمه « لسان

العرب » وفيه الفعل الرباعي المتعدي (ألام) ، وفيه أيضاً :

« قال أبو عبيدة : لمث الرجل وألمته . بمعنى واحد » . (٤٨) . أما

الفيومي في معجمه « المصباح المنير » فقد قال : « لامة لوماً من

باب قال : عذله فهو ملوم على النقص «^(٢٩) ثم قال : « والامه ، بالالف ، لغة فهو مُلام . »^(٣٠)

والفرق بين ما قاله أبو عبيدة (٢٠٩ هـ) وما قاله الفيومي (٧٧٠ هـ) أن الفيومي وصف الرباعي بأنه لغة ، على حين ساق أبو عبيدة الفعلين - الثلاثي والرباعي - غير واصف أحدهما بأنه لغة ؛ بل اكتفى بالقول بأنهما بمعنى واحد ومهما يكن من أمر فإن هذا البحث لم يقف على أن أحداً من علماء اللغة قديماً قد أنكر الرباعي المتعدي « الأم » ومن ثم اسم مفعوله « مُلام » .

إن الثلاثي « لام » هو ما تقدمه المعاجم عادة على الرباعي « الأم » في عرض المادة اللغوية ، وإن الفيومي قد وصف هذا الرباعي بأنه « لغة » ، فالأشهر « لام » واسم مفعوله « ملوم » ، ثم يليه « الأم » واسم مفعوله « مُلام » هذا ما يطمئن إليه هذا

البحث . أما انكار الرباعي - وما يتصل به من صيغ منها اسم المفعول (مُلام) - فلا سند بعضه ، ولا استقراء يؤيده .

وقد ذكر أسعد داغر - وهو يخطيء الرباعي هنا - أن الذين يستعملون الرباعي يدعون أن الثلاثي المجرد لازم فلا يكون منه « ملوم » . قال : « يأتون بها عن المزيد على وزن أفعل زاعمين أن مجردها لازم . »^(٣١)

إن هذا البحث لم يقف على مقولة لأحد ادعى فيها مثل هذا الادعاء ، كما أن أسعد داغر لم يذكر أحداً ، أو يحل على نص من النصوص ينطوي على ذلك . هذا إلى أن مظان اللغة المعتمدة ، وفي تلك المعاجم ، قد نصت على الثلاثي « لام » واسم المفعول « ملوم » ، قائلة : « لامة فهو ملوم » متعدياً وليس لازماً ؛ كما في نص « المصباح المنير » المسوق آنفاً ، وهو : « لامة لوماً من باب قال : عذله ، فهو ملوم ، على النقص . » .

الهوامش والمصادر

- (١٢) (١٣) (١٤) : تذكرة الكاتب - ٧٦ .
- (١٥) (١٦) : أخطاؤنا في الصحف والدواوين - ١٧٩ .
- (١٧) معجم الأخطاء الشائعة - ٩٤ .
- (١٨) كتاب المنذر : إبراهيم المنذر . بيروت (مطبعة الاجتهاد) ١٩٢٧ م (ط ٢) - ١٢/١ .
- (١٩) نظرات في اللغة والأدب : مصطفى الفلابيبي . بيروت (مطبعة طبارة) ١٣٤٦ هـ / ١٦٢٧ م - ٣٠ .
- (٢٠) أخطاؤنا في الصحف والدواوين - ١٧٩ .
- (٢١) لسان العرب : ابن منظور . بيروت (دار صادر) ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ - مادة (د ي ن)
- (٢٢) هذا استخلاص مما ورد في مادة (د ي ن) في معجم « لسان العرب » ؛ على ما هو معروض في الكلام المتقدم .
- (٢٣) لسان العرب - مادة (د ي ن)
- (٢٤) أغلاط الكتاب : كمال إبراهيم . بغداد (المطبعة الميرية) ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م - ٥٦ .
- (٢٥) (٢٦) (٢٧) : نزهة الغواص - ٦٠ .
- (٢٨) (٢٩) : لسان العرب - مادة (د ي ن)
- (٣٠) (٣١) : أغلاط الكتاب - ٥٦ .
- (٣٢) ينظر : كتاب المنذر - ١١/١ ، وقاموس الموم - ٢٧٣ ، وتذكرة الكاتب - ١٠٩ ، والكتابة الصحيحة - ٣٢٦ .
- (٣٤) أخطاؤنا في الصحف والدواوين - ٢٥٩ .
- (٣٥) معجم الأخطاء الشائعة - ٢٣١ .
- (٣٦) نظرات في أخطاء المنشئين - ٢ / ٢٥٥ .
- (٣٧) ينظر الهامش الثالث والثلاثون .
- (٣٨) لسان العرب - مادة (ل و م) .
- (٣٩) (٤٠) : المصباح المنير - مادة (ل و م) .
- (٤١) تذكرة الكاتب - ١٠٩ .

(١) أخطاؤنا في الصحف والدواوين : صلاح الدين الزبيلوي دمشق (المطبعة الهامشية) ١٩٢٩ م - ٩٨ . وينظر : مغالط الكتاب ومناهج الصواب : جرجي جند البولسي . حريصا (مطبعة القديس بولس) د . ت - ٢٢ ، وقاموس الموم : خليل دموس . دمشق (مطبعة الرقي) ١٩٢٣ م - ٢٥٦ ، وتذكرة الكاتب : أسعد خليل داغر . القاهرة (المطبعة المصرية) ١٩٢٢ م - ١٠٩ ، والكتابة الصحيحة : زهدي جبار الله . بيروت (نشر الأهلية) ١٩٧٧ م (ط ٢) - ٣٧ ، ونظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر الكرياسي . الدجف (مطبعة الآداب) ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٢ م - ٤٨/١ .

(٢) معجم الأخطاء الشائعة : محمد المندلاني . بيروت (نشر مكتبة لبنان) ١٩٧٣ م - ٤٦ .

(٣) نزهة الغواص في أوام الخواص : أبو محمد الحريري . تح : توريكه . ليبسك ١٨٧١ م - ٦٠ .

(٤) (٥) : شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل : شهاب الدين الخفاجي . تح : محمد عبد المنعم خفاجي . القاهرة (المطبعة المنيرية) ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م (ط ١) - ١٠٣ .

(٦) (٧) : المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة . أخرج إبراهيم مصطفى وآخرون . القاهرة (المجمع اللغوي) ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م - مادة (ح س س) .

(٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرازي : أحمد بن محمد الفيومي . تح : مصطفى السقا . القاهرة (مطبعة البابي الحلبي) ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م - مادة (ح س س)

(٩) (١٠) : معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : محمد المندلاني . بيروت (مكتبة لبنان) ١٩٨٤ م (ط ١) - ١٥٤ .

(١١) تاج العروس من جواهر القاموس : مرتضى الزبيدي . القاهرة (المطبعة الخيرية) ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٨ م - مادة (ح س س) .